

## التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS)

- دراسة المعايير IAS2 , IAS36 , IAS37 , IAS38 , IFRS3 -

accounting conservatism in the light of International Accounting Standards (IAS / IFRS)

-Study of standards : IFRS 3, IAS 38, IAS 37, IAS 36, IAS2

د. شراقة صبرينة

جامعة سطيف1 – الجزائر

[Sabrina.cheraga@univ-setif.dz](mailto:Sabrina.cheraga@univ-setif.dz)

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/12/27

تاريخ الإرسال: 2018/03/04

### الملخص

تعد ظاهرة انتشار ممارسة التحفظ المحاسبي لدى إعداد القوائم المالية واتساعها من أهم القضايا البحثية والجدلية في الفكر المحاسبي، حيث شكّلت محور اهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية وواضعي المعايير، حتى أصبح هذا المفهوم يشكّل حجر الزاوية في الممارسة المحاسبية. إن هذا المفهوم المحاسبي اقترن بحالات عدم التأكد وتعدّد بدائل القياس، لذا لا يمكن تجاوزه والتغاضي عنه في الممارسة العملية، كما جعل الجهات المصدرة للمعايير تتمسك به وتدرجه في صلب بعض المعايير منها: IAS2, IAS36, IAS37, IAS38, IFRS3، وهذا لحماية سمعتها من الضرر وتجنّب المسؤولية السياسية. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية ومفهوم التحفظ المحاسبي، من خلال التركيز على المعايير المذكورة سابقا، باعتبار أنها تضمّنت جانبا من الحذر في طياتها، إلى جانب مقارنتها بالمعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP).

توصلت الدراسة إلى أن إصدار المعايير المحاسبية قد أثر بشكل فعّال على ممارسة التحفظ المحاسبي، ورغم الاعتراضات الشديدة لهذه السياسة، إلا أن بعض المعايير المحاسبية تضمّنته في نصوصها.

- الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، IFRS3، IAS38، IAS37، IAS36، IAS2
- تصنيف JEL: M41, M490.

### ABSTRACT:

The increased use of accounting conservatism in financial reporting and the breadth of research & controversial issues in accounting thought about this phenomenon made it the cornerstone of accounting practice.

This accounting concept has been associated with uncertainties and multiple measurement alternatives, so it can not be bypassed and tolerated in practice. It has also made standards issuers adhere to some standards such as : IFRS 3, IAS 38, IAS 37, IAS 36 to save its reputation and avoid political responsibility.

This paper attempt to study the relationship between IAS and the concept of accounting conservatism by focusing on the above standards, as they included some caution, as well as comparing them with US GAAP.

The study concluded that the issuance of accounting standards had an effective effect on the practice of the accounting reservation. Despite the strong objections to this policy, some accounting standards are included in its provisions.

- **Key words:** accounting conservatism, financial reporting, IFRS3, IAS38, IAS37, IAS36, IAS2
- **JEL classification :** M41, M490.

## المقدمة:

يعد التحفظ المحاسبي أحد المحددات المحاسبية التي تعكس موقف المحاسب تجاه معالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية، حيث ظل السمة الغالبة في مجال المحاسبة منذ زمن طويل نسبياً. وقد بلغ اهتمام المحاسبين والمهنيين به إلى درجة أنه أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسات العملية، خاصة على مستوى المواقف التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة. رغم ذلك، فإن الهيئات المسؤولة عن إعداد ووضع المعايير انتقدت بشدة سياسة التحفظ، وأبدت توجّهاً مناهضاً لها. في هذا السياق أوضح (Sterling R) أن مبدأ التحفظ تعرّض للهجوم من طرف بعض الجهات حتى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، والذي اقترح بأنه قد يكون من الأفضل التخلي عن هذا المبدأ لإظهار تقارير مالية غير متحيّزة

## الإشكالية:

إن الانتشار الواسع لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية أدى إلى نظرة مغايرة لسياسة التحفظ المحاسبي. فرغم أهميتها في مواجهة حالات الشك التي تكتنف عمل المحاسب، تزايد الجدل بشأن تضمّنها في المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وبعدها معايير الإبلاغ المالي (IFRS). واستناداً للمشروع المشترك بين مجلس (FASB) ومجلس (IASB) لسنة 2010، فقد أبدى معارضة صريحة لممارسة التحفظ وعمل على استبعاده من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، بدعوى أنه خاصة غير مرغوبة وتتعارض مع خاصية الحياد التي تعد إحدى ركائز خاصية الموثوقية.

ونظراً لأن التعامل مع حالات عدم التأكد يتطلب وجود التحفظ المحاسبي في الممارسات العملية، فقد أظهرت الجهات المصدرة للمعايير المحاسبية الدولية تمسّكها به على مستوى بعض المعايير في مواقف معينة دون المعايير الأخرى. في ضوء ذلك تبرز معالم إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى تبيّن مفهوم التحفظ المحاسبي في نصوص المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عند التقييم والقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين التحفظ المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية؟
- هل أن جميع المعايير المحاسبية الدولية تتضمن استخدام التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية؟

فرضيات الدراسة: تمت صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب وأهداف البحث، حيث:

- إن المعايير المحاسبية لا تزال في كثير من الأحيان تعالج حالات عدم التأكد في ضوء التحفظ المحاسبي، وهذا على اعتبار أن وجود هذا الأخير يرتبط بأحكام احتمالية ويقترن بمواقف محددة.
- إن تطبيق سياسة التحفظ عند التقييم والقياس المحاسبي هو موجود في جميع نصوص المعايير الدولية.

## أهمية الدراسة:

يعد موضوع التحفظ المحاسبي أحد المجالات البحثية المثيرة للجدل، والتي حظيت باهتمام فئة الباحثين في المحاسبة على المستوى الدولي خلال السنوات الأخيرة. وتأتي أهمية هذا البحث لسببين:

- تمثل الدراسة الحالية امتداداً للبحوث المحاسبية وأدبيات الفكر المحاسبي، من خلال توضيح مدى ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية.
- تشكّل النتائج المتوصل إليها أهمية بالغة بالنسبة للهيئات المهنية والمنشآت الناشطة على مستوى أسواق المال، من خلال تحديد جوهر التحفظ المحاسبي وتأثيره على بيئة المعايير المحاسبية الدولية، ومن ثم درجة ممارسته في الواقع العملي.

## أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى دراسة العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والتحفظ المحاسبي، ويمكن تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- 1- توضيح الجانب المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.
- 2- دراسة الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.
- 3- تحديد مدى تضمّن المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) لممارسة التحفظ في نصوصها بالنسبة لبعض المعالجات المحاسبية.

## الدراسات السابقة:

رغم تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت التحفظ المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، إلا أن البحوث التي تعرّضت لدراسة العلاقة بينهما هي قليلة ومحدودة، تتمثل أهم الدراسات المعتمدة في:

1- دراسة (صلاح الدين سوايم 2014) بعنوان: "مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الإطار الفكري والتنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية وأهمية تبنيها، باعتبارها أعلى درجات التطور في المحاسبة على الصعيد العالمي، والسعي لتوضيح أن تطوير مخرجات النظم المحاسبية لا يتم إلا من خلال إخضاع هذه المعلومات لمعايير المحاسبة الدولية، التي توفرّ الجودة المطلوبة فيها وتقدمها بقالب متطور وبدرجة إفصاح عالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية (IFRS / IAS) تسمح بإنتاج معلومات ذات منفعة وإيصالها لمستخدميها، وأن غياب هذه المعايير يؤثر بشكل سلبي على مخرجات المعلومات المحاسبية.

2- دراسة (ألاء مصطفى الأسعد 2013) بعنوان: "المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة". هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة التغيرات البيئية والتحديات التي تواجه منظمات الأعمال، والتعريف بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، لخلق بيئة عمل متميزة تستجيب للتغيرات البيئية المستجدة، وإبراز دور المعرفة وتقنية المعلومات في تميّز المنظمات.

توصلت الدراسة لوجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المنشأة، وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية. كما أن مواكبة التعديلات التي تقتضها السوق العالمية عبر الاطلاع المستمر على كل ما هو جديد في معايير المحاسبة الدولية، وتطبيقها عبر نظام محاسبي مرن قادر على استيعاب هذه التطورات، هو ضرورة حتمية.

3- دراسة (Watts R,L, 2003) بعنوان: "Conservatism in accounting" تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة والرائدة التي نادى بضرورة الرجوع للتحفظ المحاسبي حيث تضمنت جزأين، ناقش الجزء (1) مفسرات التحفظ في المحاسبة، بينما لخصّ الجزء (2) بعض النتائج التطبيقية لاستخدام التحفظ وانتشاره.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يزداد بمرور الوقت، وأن المقرضين بإمكانهم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة في إطار التحفظ المحاسبي، كما أغفلت الجهات المعارضة للتحفظ المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطبيقه.

4- دراسة (Hellman N) لسنة 2008 بعنوان: (Accounting conservatism under IFRS) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي وكيف يتم تطبيقه في ظل معايير (IFRS)، وهذا من خلال دراسة الحالات المرتبطة بثلاث معايير مختلفة (IAS<sub>11</sub>, IAS<sub>38</sub>, IAS<sub>12</sub>)، ويهدف الوصول لتحديد هذه العلاقة تم التمييز بين التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي تم التخلي عنه في إطار المعايير الدولية (IFRS) باعتباره خاصية غير مرغوبة.

## منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتوضيح مفهوم التحفظ المحاسبي والوقوف على أهميته، وعرض المعايير المحاسبية الدولية وتحليل علاقتها بالتحفظ. كما تمت الاستعانة بمراجع وأبحاث علمية لها صلة بالموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

## تنظيم الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة، وللوصول إلى الأهداف الأساسية للبحث، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار العام للتحفظ المحاسبي.
- المحور الثاني: دراسة التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية (IAS).
- المحور الثالث: دراسة التحفظ المحاسبي في إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

## أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي ومبرراته

في سبعينيات القرن الماضي اتجهت العديد من الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة نحو إجراء بحوث تطبيقية لقضايا محاسبية هامة شملت التحفظ المحاسبي. هذا الأخير لم يلق الاهتمام الكبير آنذاك، وكانت معظم الدراسات والأبحاث المتعلقة به محدودة بشكل ملحوظ، لغاية منتصف التسعينيات أين حظي باهتمام متزايد من قبل الباحثين من خلال تعرّضهم لجوانب التحفظ المحاسبي وعلاقته بمواضيع محاسبية أخرى<sup>1</sup>.

من بين أشهر الدراسات وأكثرها شيوعاً، والتي تعد كمصدر أساسي للعديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية دراسة الباحث (Basu) لعام 1997، حيث اهتمت بموضوع التحفظ المحاسبي وحفّزت المهتمين بالفكر المحاسبي على إعادة النظر في هذا المفهوم وإعطائه النظرة المعاصرة.

## 1- تعريف التحفظ المحاسبي

إن الباحث في أدبيات المحاسبة يمكن له أن يلمس الاختلاف الواضح في بعض الكتب والأبحاث والدراسات من حيث المصطلحات المستخدمة في مجال التحفظ المحاسبي، فهناك من الكتاب من استخدم مصطلح "التحفظ" (Conservatism) تعبيراً عن تجنّب الاعتراف بالمكاسب المحتملة ووجوب الاعتراف بالخسائر المحتملة. وهناك من وظّف مصطلح "الحيطة والحذر" (Prudence) تعبيراً عن الموقف التشاؤمي الذي يبديه المحاسب عند الاختيار بين الطرق المحاسبية. وهناك من اعتبر التحفظ المحاسبي كامتداد وتطور لمبدأ الحيطة والحذر الراسخ في المحاسبة.

كما استخدم رواد المحاسبة الأوائل مصطلح "الحيطة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبي لدى إعداد القوائم المالية، وقدموا العديد من القواعد المحاسبية والتطبيقات التي تعتبر تجسيدا لهذا المفهوم. كل هذا التباين قد يوحي إلى وجود بعض الاختلافات والتعارض بين المصطلحين، وأن لكل واحد منهما مفهومه الخاص، حيث أشارت دراسات كثيرة إلى أن استخدام هذين المصطلحين لنفس المفهوم لا يعكس حتماً مفهومين مختلفين، لذا غالباً ما يستخدم مصطلح "التحفظ" ومصطلح "الحيطة والحذر" كمترادفين<sup>2</sup>.

## أ- تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد المحاسبة الأوائل

يتمثل في مبدأ "الحيطة والحذر" الذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، حيث ينطوي هذا المفهوم على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح<sup>3</sup>. فحسب (رواد المحاسبة) غالباً ما يستخدم مصطلح التحفظ المحاسبي كبديل أو مرادف لمصطلح الحيطة والحذر ولهما نفس المعنى والمضمون، وبالتدقيق في مصطلح "الحيطة والحذر" يمكن النظر إليه من جانبين<sup>4</sup>:

• الجانب الأول: ويتمثل في الحيطة والتي تدل على الاحتياط من كل الخسائر المحتملة التحقق في المستقبل، وهذا سواء كانت قيمتها معروفة أو مجهولة، والعمل على الاعتراف بها بأسرع وقت ممكن.

• الجانب الثاني: ويتمثل في الحذر، والمقصود به توخي الحذر من الاعتراف بالأرباح المحتملة في المستقبل وتجنب الاعتراف بها إلا بتحققها فعلا، وهذا حتى تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة. وقد قدم (رواد المحاسبة) تفسيراً لهذا المفهوم، حيث في الحالات التي يصادف فيها المحاسب عدة خيارات مقبولة لإجراء معالجة محاسبية محددة، فإن الخيار أو البديل المحاسبي الذي ينتج عنه أقل تأثير على حقوق أصحاب المصلحة هو الخيار الأفضل<sup>5</sup>.

بمعنى آخر، عند تقييم أصول والتزامات الشركة بهدف إعداد الميزانية، وكان أمام المحاسب بديلين محاسبين لقياس قيمة أصل محدد، يجب على المحاسب اختيار البديل الذي يعطي قيمة أقل للأصل. بالمقابل، إذا واجه المحاسب بديلين محاسبين لقياس قيمة التزام محدد فإنه يأخذ بالبديل الذي يعطي القيمة الأعلى، وبالتالي لا يسجل المحاسب أي إيرادات وأرباح متوقعة، ويسجل جميع المصاريف والخسائر المحتملة.

#### ب- تعريف التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

لقد جاء في الفقرة (95) للملحق توصية المفاهيم رقم (02) الصادر عن مجلس (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية لسنة 1980 التعريف التالي: "التحفظ المحاسبي سلوك يتسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد لضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها على النحو المناسب"<sup>6</sup>.

حسب المجلس (FASB) فإن التحفظ يتضمن في مفهومه أنه إذا كان هناك قيمتين متساويتين تقريبا لمبالغ ستدفع أو سيتم تحصيلها مستقبلا، فإن التحفظ يعني استعمال القيم المقدرة الأقل تفاؤلا (Less optimistic)<sup>7</sup>. فمن خلال التعريف الوارد أكد مجلس (FASB) على أن التحفظ المحاسبي كمفهوم يرتبط بحالة الشك وعدم اليقين، وأن يكون للمحاسب نظرة تشاؤمية وليس تفاؤلية عند إعداد القوائم المالية.

وقد عبّر المجلس كذلك عن هذا المفهوم في المقطع رقم (81) من المعيار رقم (5) سنة 1984 من خلال: "عند تقييم وتوقع ما سوف تسفر عنه المعاملات المالية غير المكتملة بنجاح يجب توخي نوع من الحذر والشك"<sup>8</sup>.

#### ج- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)\*

أشار مجلس المعايير الدولي (IASB) إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير مبالغ الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب<sup>9</sup>.

فحسب هذا المجلس، يستخدم التحفظ المحاسبي في المواقف الصعبة التي يكتنفها جانب الشك والغموض، والمتعلقة بتقدير قيم بعض عناصر الأصول والخصوم، بحيث لا ينتج عن تبنيّه تضخيم الأصول والمداخيل، ولا تقليل الالتزامات والمصاريف. وسعيًا منه لتجسيد سياسة التحفظ المحاسبي، قام المجلس بإصدار عدد من النظم التي تركز على التحفظ، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية، كتأكيد على أهميته وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة<sup>10</sup>.

#### د- تعريف التحفظ المحاسبي وفقا للإصدارات المحاسبية البريطانية

أشارت الإصدارات المحاسبية البريطانية في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي الصادرة عن المجلس، أن التحفظ المحاسبي باستخدام مصطلح "الحيطة والحذر" يقصد به توخي الحذر عند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد، بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا تدنية قيم الالتزامات والخسائر<sup>11</sup>. فمن

خلال هذا التعريف، يتضح أن التحفظ المحاسبي يتضمن مفهوما تحذيريا في ظل ظروف عدم التأكد، ويحث على عدم المبالغة في استخدام هذا المفهوم.

إن التأثير الكبير والواضح لمفهوم التحفظ المحاسبي على مصداقية القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، هو ما أدى إلى تعدد التعاريف ووجهات النظر الصادرة رسميا عن المنظمات والهيئات المهنية الناشطة في مجال المحاسبة. كما فتح الباب لاجتهاد العديد من الكتاب والباحثين والأكاديميين لمحاولة الإلمام بهذا المفهوم وتقديم تعريف شامل وواضح، وهو ما سنعرضه في العنصر الموالي.

#### هـ- مختلف التعاريف الواردة عن الباحثين والكتاب والدراسات السابقة

على مستوى الأبحاث والدراسات السابقة، تعددت التعاريف والمفاهيم لمحاولة تعريف مصطلح التحفظ المحاسبي، ومن أشهر التعاريف المتداولة وأكثرها شيوعا تعريف (BASU) الذي ورد في مقالته المشهورة والصادرة عام 1997، حيث عرفه بأنه: "ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم المالية بالأخطاء السيئة بصورة أسرع إذا ما قورنت بالأخطاء الحسنة"<sup>12</sup>. حسب تعريف الكاتب، فإن التحفظ المحاسبي يعني ضرورة وجود درجة كبيرة من القابلية للتحقق للاعتراف بالأخطاء الجيدة واعتبارها كمكسب، فيما يعد الاعتراف بالأخطاء السيئة كخسارة. وبزّ المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ باعتبار أن نتائج الخسارة هي أشد خطرا من نتائج المكاسب والأرباح على المنشأة. في هذا السياق فسّر (النجار) تعريف الباحث (Basu) على النحو التالي: "التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأخطاء السارة وغير السارة على الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث أن أثر الأخطاء غير السارة يكون بصورة أسرع من أثر الأخطاء السارة"<sup>13</sup>. وهذا معناه بتعبير أدق أن هناك اختلافا واضحا بين زمن الاعتراف بالأرباح وزمن الاعتراف بالخسائر، وأن هذه الأخيرة لا تتطلب درجة تحقق عالية مقارنة بدرجة تحقق الأرباح.

وعرّفه (شرويدر) بأنه: "قيد يطبق على القياس المحاسبي ويسمح بالخروج عن بعض المبادئ المحاسبية استثناء في ظروف معينة لدى إعداد القوائم المالية كتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل"<sup>14</sup>. فحسب رأي الكاتب فإن التحفظ المحاسبي لا يعد مبدأ محاسبيا ولكن قيد أو محدد محاسبي يستخدم استثناء في بعض المواقف والممارسات.

ويتمثل هذا المفهوم حسب (Belkaoui) في: "التسجيل المحاسبي بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف"<sup>15</sup>.

وحسب (Givoly & Hayn) فإن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو كالتالي: "معيار للاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي لتقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف الفوري بالمصاريف والاعتراف المتأخر بالإيرادات، وتقييم الأصول بأقل القيم والالتزامات بأعلى القيم"<sup>16</sup>.

في حين اعتمد (Watts) على التعريف التقليدي للتحفظ والذي يتمثل في "الاختلاف التحقيقي المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، وأشار إلى أن أكثر أشكاله تطرفا هو العبارة المأثورة عن التحفظ: "لا نتوقع أية أرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر"<sup>17</sup>. وقد هدف الباحث من هذه المقولة ترسيخ عنصر الحذر عند الاعتراف بالأرباح والاحتياط من الخسائر حتى ولو كانت محتملة، وبالتالي تخفيض الإيرادات وتعظيم المصاريف والالتزامات.

كما أشار (Anwer) لهذا المفهوم من خلال توقع انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية لها في المدى الطويل. وهذا يدل على أن تطبيق أسلوب التكلفة التاريخية في التقييم يعد ضربا من ضروب التحفظ المحاسبي.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف وآراء، نلاحظ بأنها تتقارب إلى حد كبير من حيث اقتران التحفظ المحاسبي بحالة الشك وعدم التأكد والظروف غير الاعتيادية، للاختيار بين قيمتين ناتجتين عن بديلين في عملية التقدير، ففي الحالات التي لا يكون فيها شك في تحديد مبلغ التقييم، لا مجال حينئذ لتطبيق هذا المفهوم.

في ضوء ما سبق نستنتج أن مضمون التحفظ المحاسبي ينطوي على أنه في كثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحديد الدخل وتقييم الخصوم، يمكن أن يواجه المحاسب عدة قيم تعد بمثابة بدائل في مجال التقييم، مما يضعه في حالة تردد حول القيمة التي يجب اعتمادها وتسجيلها. إزاء هذا الموقف يختار المحاسب البديل الذي يحقق القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصاريف، وهذا حتى يتفادى تضخيم الأرباح وتخفيض المصاريف، ومن ثم إظهار قوائم المنشأة بالصورة الحقيقية والعادلة في زمن معين.

## 2- دور وأهمية التحفظ المحاسبي

لقد بات التحفظ المحاسبي من القضايا المحاسبية المهمة والتي شكلت جدلا واسعا بين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة، وازدادت أهميته بشكل كبير مع بداية التسعينات، وهذا بالنظر لأثره الكبير على جودة القوائم المالية، وبالتالي أثره على قرارات مستخدمي المعلومات المتضمنة في هذه القوائم، وعلى قرارات المستثمرين بشكل خاص. إن سياسة التحفظ المحاسبي في قياس الدخل وعناصر الميزانية تلقى قبولا عاما بين المحاسبين والمهنيين، بل كادت أن تصبح مذهباً مقبولاً دون منازع، وهذا لأنها تقوم على التعامل العقلاني لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل والمتعلقة بنشاط المنشأة بعين الاعتبار. فهي بمثابة دليل للمحاسب في الحالات التي يشوبها الشك، والمتعلقة بعملية التقدير لتفادي تضخيم الأرباح، وتحسين المركز المالي. وقد تتعلق غالبية حالات الشك ببعض الأحداث مثل مدى إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، تقييم وتقدير العمر الاقتصادي للألات، تقييم المخزون السلعي بنهاية السنة... ومن باب الحصول على قوائم مالية تتضمن عنصر المصدقية والموضوعية، تنبع أهمية اللجوء لاعتماد سياسة التحفظ. وفي اعتقاد الكثيرين أن هذه السياسة المتشددة تخدم بشكل أكبر الأطراف الخارجية، خاصة الدائنين منهم.

إن الشيء المتفق عليه أن سياسة التحفظ المحاسبي تعتبر وسيلة هامة لمواجهة التفاؤل المفرط للمديرين والملاك في تقييم أصول وخصوم الشركة، كما تستخدم كأداة لمواجهة حالات عدم اليقين لدى المحاسب والمراجع. وحسب دراسة (Watts) فإن المحاسبين استخدموا هذه السياسة على مر العصور رغم الانتقادات والآراء المعارضة، وهذا بالنظر للمبررات التي عملت على استمرار استخدامها<sup>18</sup>. ولقد حاول مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) منع سياسة التحفظ المحاسبي حتى يحقق حيادية المعلومات، إلا أنه في عام 1980 أصبح هذا المفهوم راسخاً وعميقاً في الممارسات المحاسبية<sup>19</sup>، حيث بين (Watts) أن النجاح في استبعاد مفهوم التحفظ سيغير من السلوك الإداري ويفرض تكاليف هامة على المستثمرين وعلى الاقتصاد بوجه عام<sup>20</sup>. وعادة ما يؤدي انتاج سياسات محاسبية متحفظة إلى جودة في الإفصاح المحاسبي، لأنها تتضمن وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية<sup>21</sup>.

وحسب دراسة (عمر فريد شقور) فإن التحفظ المحاسبي يحقق<sup>22</sup>:

- تفادي نشر معلومات محاسبية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها.
- يميل مستخدمو القوائم المالية للتقارير المالية المتحفظة لأنها هامش أمان لهم من أثر النتائج السلبية للمعلومات غير المتحفظة.
- يعد استخدام سياسة تحفظية مفيداً لغايات ضريبة الدخل، وهذا لأن استخدام سياسة تحفظية يقود لإظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.
- ويرى (النجار) أن أهمية التحفظ المحاسبي تظهر بشكل واضح في<sup>23</sup>:
- فترات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي من وقت لآخر، والتي أدت إلى انهيار أشهر الشركات العالمية وزيادة أعباء الوكالة. هذا ما قاد مديري هذه الشركات إلى التلاعب والتأثير على الأرباح الحقيقية باستغلال المعلومات المتاحة،

وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة. لذا فإن تبني سياسة محاسبية تحفظية سيقبل من حدة هذه المخاطر خاصة أوقات الأزمات.

- توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي احتياجات المستثمرين. فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة. كما أن الشركات التي تتضمن قوائمها المالية درجة من التحفظ تكون أقل تأثراً لانخفاض قيمة أسهمها.
- واستناداً لنتائج دراسة (Lafond & Watts 2008) تفيد سياسة التحفظ في مجالات عديدة منها:<sup>24</sup>
- الحد من الإدارة الانتهازية للأرباح المحاسبية والتحفظ يعد أحد آليات الحوكمة.
- خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمنشأة، مما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة.
- خفض تكلفة رأسمال، مما يسهل عملية الحصول على مصادر خارجية للتمويل ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

#### ثانياً: التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

لقد أدى الانتشار الواسع والكبير لاستخدام معايير المحاسبة الدولية والتوجه نحو منح القيمة العادلة في الفترة الأخيرة، إلى تغيير وجهة نظر الباحثين والأكاديميين لسياسة التحفظ المحاسبي. هذه الأخيرة على قدر أهميتها في الممارسات المحاسبية، يتم إتباعها من طرف المحاسب لدى إعداد القوائم المالية، خاصة في إطار النموذج الأوروبي. فالجهات المصدرة للمعايير تميل إلى تبني معايير تتسم بالتحفظ، وهذا لتفادي احتمالات التعرض لأضرار تؤثر على سمعتها المهنية وعلى المجتمع نتيجة تضخيم قيم الأرباح والأصول<sup>25</sup>، مما يدل على أن إصدار المعايير المحاسبية يؤثر بشكل فعال على ممارسة التحفظ المحاسبي بالزيادة أو الانخفاض، وأن تطبيقه مستمر ولا يمكن تجاهله لظالما اقترن بأحكام وتقديرات احتمالية.

#### 1- التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP)

تشكل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الإطار النظري للمحاسبة بما تتضمنه من فروض ومبادئ وأساليب، فهي بمثابة معايير استرشادية عند القيام بالإجراءات وإعداد القوائم المالية. توضع هذه المعايير من طرف الهيئات والمنظمات الأكاديمية والمهنية مثل: مجلس معايير المحاسبة المالية، هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويذكر مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأن المبادئ المحاسبية (GAAP) موجودة من خلال الممارسة والإقناع والضرورة العلمية/الميدانية، تتضمن التقليد والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف ممارسة محاسبية مقبولة في وقت ما، فهي دليل المهنة المحاسبية عند اختيار الطرق المحاسبية وإعداد القوائم المالية بالطريقة التي يعتقد بأنها ممارسة محاسبية جيدة، وتحصل التقاليد والقواعد والإجراءات على المكانة الخاصة ضمن مبادئ (GAAP)، لتمتعها بدعم جوهري رسمي أو مخول<sup>26</sup>. وبشكل عام، المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) هي "النماذج والقواعد والأساليب المحاسبية المقبولة عموماً، والتي تتبع في تسجيل وتلخيص الصفقات المالية وفي إعداد البيانات المالية"<sup>27</sup>. فهي معايير محاسبية أمريكية تعرف اختصاراً بـ (US.GAAP).

إن التحفظ المحاسبي في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر كمحدد أو كقيود يحكم عملية اختيار السياسة المحاسبية، فإذا واجه المحاسب بديلين مقبولين للتقرير المالي على عنصر محدد، فعملاً بمبدأ التحفظ يختار البديل الذي ينتج عنه دخلاً أقل وقيمة أصول أقل. في إطار هذه المبادئ، يعتبر التحفظ المحاسبي مبدأً من المبادئ المحاسبية الأساسية، والذي يؤدي إلى الاعتراف والقياس عن الخسائر ذات الطابع المحتمل، وعدم الاعتراف والقياس عن الأرباح التي يتوقع تحققها<sup>28</sup>. ويخلو الإطار المفاهيمي المقترح من جانب مجلس (FASB) في قائمة المفاهيم (SFAC8) من الإشارة بشكل صريح للتحفظ



المحاسبي، لكن هناك العديد من المعالجات المحاسبية في صلب معايير (GAAP) تتمسك بالتحفظ وتطبقه عند اعداد التقارير المالية، وتدل على أن ممارسة التحفظ المحاسبي مازالت وهي مستمرة لظالما وجدت ممارسة ضارة لإدارة الأرباح<sup>29</sup>.  
تتمسك مبادئ (GAAP) بتطبيق التحفظ المحاسبي لدى إعداد الحسابات الختامية، وأهم هذه الممارسات نجد:<sup>30</sup>

- الإفصاح عن مخزون آخر المدة وفق الطريقة المتحفظة" التكلفة أو السوق أيهما أقل"، حيث يتم قياس المخزون السلعي بالقيمة الأقل ما بين التكلفة والقيمة السوقية.
- طريقة (lifo) المتحفظة هي مقبولة وغير مستبعدة في تقييم المخزون السلعي.
- الاعتراف بكافة نفقات البحث والتطوير كمصروف إيرادي.
- عدم الاعتراف الفوري بالمكاسب المحتملة.
- عدم الاعتراف الفوري بالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم الاستئجار ضمن إيرادات الفترة، لكن يتم تأجيلها واستنفاذها.

## 2- التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المعيار البريطاني (SSAP-2): الإفصاح عن السياسات المحاسبية

يتناول هذا المعيار موضوع الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة، المعتمدة في إعداد البيانات المالية وطريقة عرضها. ويعتبر هذا المعيار أساسا لكل هيكل المعايير المحاسبية البريطانية لأنه يتناول المعلومات المالية المنشورة في شكل حسابات أو أي بيانات أخرى. لقد استحدث هذا المعيار لتوعية مستخدمي القوائم المالية بالافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها تلك القوائم، ومساعدتهم على فهم وتفسير القوائم من خلال التشجيع على إحداث تحسين في جودة المعلومات المفصّل عنها، ومن ثم إمكانية تقييم الأداء والوضع المالي للمنشأة. ويتحقق ذلك، بضرورة الإفصاح عن كافة السياسات الهامة الضرورية لتقديم وجهة نظر صادقة وعادلة<sup>31</sup>.

ويحدّد المعيار (SSAP-2) أربع مبادئ محاسبية تعتبر أساس إعداد البيانات المالية بشكل دوري منها" مبدأ الحيطة والحذر". في ضوء هذا المعيار، يوضّح أنه إذا توقّرت أكثر من طريقة لمعالجة أي عنصر من عناصر القوائم المالية، فإن الطريقة الواجب إتباعها هي تلك التي توقّر جانب الحيطة والحذر عند التوصل للقيمة المعروضة في البيانات المالية<sup>32</sup>.  
يستفاد من تطبيق واعتماد سياسة الحيطة والحذر أن مجموع المخاطر وحالة عدم التأكد قد تحيط بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وأن الإيرادات يفترض ألا تؤخذ في الحسبان على أساس التدفقات، وأن يتم التعرف عليها فقط عند تحققها نقدا، أو في صورة أصل آخر قابل للتحويل إلى نقد. كما تقدر هذه السياسة أنه في حالة توقع الخسائر، فيجب أن يجري تقديرها ويحتاط لها دون انتظار وقوعها بالفعل كتكوين مخصص الديون المشكوك فيها<sup>33</sup>.

من جانب آخر، أشار المعيار البريطاني (SSAP-2) لمفهوم التحقق ضمن تعريف مفهوم الحيطة والحذر (prudence)، حيث نص على أن الإيرادات أو الأرباح مادامت محققة في شكل نقدية أو أصول أخرى قابلة للتحويل إلى نقدية بدرجة معقولة من التأكد، فإنه ينبغي أن تدرج هذه الإيرادات والأرباح ضمن حساب الأرباح والخسائر<sup>34</sup>. وأوجب المعيار بأنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ المحاسبي عند تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف، فيجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي وتغليبها على أساس الاستحقاق<sup>35</sup>. وبالتالي يتضح أن المعيار البريطاني يميل لاعتماد هذا المفهوم بشكل أساسي ضمن حالات عدم التأكد كأفضل وسيلة لمعالجتها.

## 3- التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS)

لم يولي الإطار المفاهيمي للمجلس (IASB) اهتماما كبيرا للتحفظ المحاسبي، فهو لا يشغل إلا حيزا ثانويا، وهذا لكونه مجرد قيد ضروري للحصول على جودة أساسية في المعلومة<sup>36</sup>. وكما سبقت الإشارة، فإن الإطار المفاهيمي الجديد قام باستبعاد التحفظ

المحاسبي، ولم يتضمن نصا صريحا حول هذا المفهوم. رغم ذلك يمكن إيجاد أثره ضمن مجموعة من المعالجات المحاسبية في نصوص هذه المعايير وهذا بسبب:<sup>37</sup>

- تاريخي: وهو أن المعايير المحاسبية هي أقدم من الإطار المفاهيمي.
- لا تزال المعايير المحاسبية في كثير من المواقف تعالج حالات الشك وعدم التأكد والتي تقتضي إجراء تقديرات محاسبية، وهذا على اعتبار أنه حيثما كانت هناك حالة عدم تأكد، فلا بد من تبني سياسة متحفظة. لذا يمكن القول بأن سياسة التحفظ المحاسبي تتعلق أساسا بأحكام احتمالية وتقديرات ذات طابع خاص يجب إجراؤها في ظروف معينة.

#### أ- خلفية نظرية حول المعايير المحاسبية الدولية

اكتسبت معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي أهميتها في السنوات الماضية، وازدادت هذه الأهمية بظهور الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير المالية وطرق عرضها. وقد أصبح ذلك واحدا من المتطلبات الهامة التي تستدعيها التطورات الاقتصادية المتسارعة على الصعيد الدولي، ومتطلبات الولوج لأسواق المال. هذا ما قاد نحو تأسيس منظمات مهنية ذات طابع عالمي، تأخذ على عاتقها مهمة إصدار معايير محاسبية تعد بمثابة مرشد حقيقي لإعداد القوائم المالية، وحل المشاكل المحاسبية المطروحة.

لقد بدأت المعايير المحاسبية من خلال تصور مفاده أن القوائم المالية يجب أن توفر المعلومة الضرورية التي يحتاجها مختلف الأطراف، خاصة فئة الدائنين والمساهمين في عملية التقييم واتخاذ القرارات. وظهرت فكرة المعايير المحاسبية إلى حيز الوجود عام 1975 عندما حاولت لجنة المعايير المحاسبية الدولية التعامل مع كافة الموضوعات.<sup>38</sup>

#### - تعريف المعيار المحاسبي

يعرّف المعيار من وجهة النظر المحاسبية على أنه " مقياس متفق عليه لما هو تطبيق محاسبي سليم في موقف معين، وأساس للحكم والمقارنة"<sup>39</sup>. ويوصف بأنه " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، حيث أن المعايير لها صفة الإرشاد العام والتوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة"<sup>40</sup>.

وعرّف كذلك بأنه " مقياس أو نموذج يهدف إلى تحديد أساس الطريقة الصحيحة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية والإفصاح عنها، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها"<sup>41</sup>. وهو: " بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية. يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"<sup>42</sup>.

استنادا للتعريف السابقة، نجد أنها تتفق على أن المعايير المحاسبية الدولية هي مقاييس أو نماذج ذات طابع إرشادي وتوجيهي، تسهل الممارسة العملية في مجال المحاسبة والتدقيق. تمثل هذه المعايير مجموعة متكاملة من معايير ذات جودة عالية وقابلة للفهم والتطبيق وتلبي متطلبات الشفافية والقابلية للمقارنة على مستوى القوائم المالية.

#### - الحاجة إلى معايير محاسبية دولية

رغم أن البيانات المالية قد تبدو متشابهة من دولة إلى أخرى، لكن هناك فروقات واختلافات فيما بينها بسبب عوامل اجتماعية، اقتصادية، قانونية، مما أدى إلى:<sup>43</sup>

- استخدام تعاريف ومصطلحات تقنية مختلفة.
- استخدام معايير مختلفة في الاعتراف والقياس والإفصاح.

ويسعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لخصر تلك الفوارق وتطبيقها والعمل على الوصول لمستوى معين من التوافق لتلبية احتياجات المستخدمين. لقد جاءت هذه المعايير نتيجة مجهودات وأبحاث أجراها عدد من خبراء المحاسبة والمراجعة ذوي كفاءة وخبرة عالية على المستوى الدولي، وذكرت (منى كامل) أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الدول إلى التوجه نحو تطبيق معايير دولية في المحاسبة هي التطورات الهامة التي شهدتها أسواق المال في العقدين الأخيرين بهدف:<sup>44</sup>

- حماية المستثمر المحلي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة.
- حماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات المحلية.

يضاف إلى ذلك أنه من بين الأسباب الداعية وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير الدولية هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر مختلف الدول، حيث أن حماية هذه الاستثمارات في أي دولة يتطلب أن تتوفر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بموجب معايير ذات جودة عالمية مرتفعة، وتتصف بقابليتها للمقارنة بغض النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم<sup>45</sup>. ومن وجهة نظر (رزقات)، فإن دوافع التوجه نحو المعايير الدولية للمحاسبة كانت نتيجة:<sup>46</sup>

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات بانتشارها الواسع عالميا سواء بإنشاء فروع لها في مختلف الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

بناء على ما سبق، يتضح أن الهدف من إصدار معايير محاسبية ذات طابع دولي هو الوصول إلى تقارب عالمي، ووضع مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة التي تعد بمثابة مرجع هام يسترشد به المهنيون في مختلف أنحاء العالم في ممارساتهم العملية.

#### - أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية بمثابة مبادئ محاسبية مقبولة قبولا كبيرا على الصعيد العالمي، فهي تحسّن وتندسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها المنشأة قوائمها المالية. إن وضع معايير محاسبية دولية يمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمنا<sup>47</sup>، كما أنها توفر معيارا متماسكا فيما يخص إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية<sup>48</sup>. لقد اكتسبت هذه المعايير أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين، وحاجة المؤسسات من الأسواق المالية الدولية. وهذا تجاوبا مع موجة الانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه الشركات المختلفة إلى خارج حدودها المحلية، بحثا عن التسعير في البورصات المتطورة والاستفادة من رؤوس الأموال<sup>49</sup>.

هذا يوضح أن أهمية هذه المعايير تكمن في الوصول لتحقيق مستوى من التوافق المحاسبي الدولي من خلال الاستفادة من الكشوفات المالية، ويفسر (تيقاوي) أنه في حالة غياب مثل هذه المعايير، يتم استخدام طرق محاسبية مختلفة ينجم عنها كشوف وتقارير مالية يصعب فهمها والاستفادة منها، بسبب تباين الأسس التي تعالج مختلف العمليات والأحداث المحاسبية، مما يصعب إجراء المقارنات اللازمة بين مختلف الشركات<sup>50</sup>. لذا يسعى واضعو المعايير إلى تحقيق الاتساق بين الدول المطبقة للمعايير في مجال إعداد القوائم المالية، والتي تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة وتعد كأساس في عملية بناء القرار<sup>51</sup>.

ويتولى إصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام (2000) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا عام 1973، وفي إطار سياسة التحسين المستمر والمراجعة الشاملة والدائمة، تم إعادة صياغة وحذف بعض المعايير، ودمج بعض المعايير في معايير أخرى، فانخفض عددها إلى 28 معيارا دوليا محاسبيا قابلا للتطبيق<sup>52</sup>.

## - التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لقد أعيد تسمية المعايير المحاسبية الدولية لتصبح التسمية الجديدة: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)\*، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 20 أبريل 2001، وهذا ما يدل على أن التسمية السابقة لمعايير المحاسبة الدولية سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة مع الإصدارات والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول. وهناك اتجاه عالمي للامتثال لمعايير (IFRS)، حيث بحلول عام 2002 فرض الاتحاد الأوروبي استخدام هذه المعايير على جميع الشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية، ووضعها موضع التنفيذ عام 2005. وفي عام 2007 وصل عدد الدول الممتثلة لهذه المعايير لأكثر من 30 دولة، وفي سنة 2010 وصل إلى أكثر من 120 دولة منها: أستراليا. كما قامت الصين بالتوافق بين هذه المعايير ومعاييرها المحلية، إضافة إلى (و.م.أ) التي سمحت باعتماد معايير (IFRS) عام 2007، وبحلول عام 2012 التزمت أكثر من 1001 دولة بتطبيق المعايير الجديدة<sup>53</sup>.

إن المعايير الدولية (IFRS) هي معايير محاسبية تهدف إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالية وقابلة للفهم، وهي قواعد عامة من نتاج لجنة متخصصة تحدّد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية لتوفير معلومات ذات موضوعية<sup>54</sup>. يضاف إلى ذلك، أنها تفسيرات تبناها المجلس (IASB) وتتضمن<sup>55</sup>:

- 1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- 2- معايير المحاسبة الدولية.
- 3- التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)، أو لجنة التفسيرات الدائمة السابقة (SIC).

إن المعايير (IFRS) صدر منها 15 معيارا لغاية 1-9-2014 وكلها سارية في 1-1-2014 باستثناء المعيار (IFRS) رقم (9) المتعلق بالأدوات المالية، والذي حل محل المعيار (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية اعتبارا من 1/1/2018<sup>56</sup>، حيث طالب المجلس (IASB) بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتميز بالسهولة والبساطة.

تجدر الإشارة إلى أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في الممارسة العملية، وقد جرت عليها تعديلات كثيرة مستمرة مع مرور الزمن لضمان فعالية وكفاءة هذه المعايير، والتي يؤدي تطبيقها حتما إلى زيادة الشفافية وعدالة الإفصاح والقابلية للمقارنة في المعلومات المالية المنشورة، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

## 4- دراسة علاقة التحفظ المحاسبي بالمعايير الدولية (IAS)

إن انتشار تبني المعايير المحاسبية الدولية قد غير من نظرة الباحثين والممارسين لسياسة التحفظ المحاسبي. ففي إطار النموذج الأوروبي، كان التحفظ المحاسبي يعتبر من بين المبادئ الراسخة والواجب مراعاتها لدى إعداد الحسابات الختامية. لكن لم تبق تلك النظرة لهذه السياسة، وتضمنت المعايير الدولية مفهوما مغايرا للتحفظ.

في هذا السياق أكدت مختلف الدراسات على أن العمل بسياسة التحفظ لا يزال مستمرا ومتواصلا على مستوى بعض المعايير الدولية للمحاسبة، وهذا طبعا فيما يتعلق بمختلف النواحي المرتبطة بحالات عدم التأكد. وقد أشار (السمارة) إلى أنه على الرغم من غياب مصطلح "التحفظ" من معايير الإبلاغ المالي والمحاسبة الدولية، فهذا لا يعني بأن سياسة التحفظ لم يعد بالإمكان تطبيقها، بل لا تزال قابلة للتطبيق ومسيطر عليها بالنسبة لمواقف معينة رغم اتجاه المعايير الدولية نحو منهج القيمة العادلة<sup>57</sup>.

كما أشار (حميدة) إلى أن الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد المعايير الدولية يخلو من نص صريح حول التحفظ، إلا أنه توجد بعض الأبحاث التي أكدت على وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتمسك بأساس التحفظ المحاسبي<sup>58</sup>. وحسب (Hellman) فإنه مازال هناك توجه لدى واضعي المعايير المحاسبية نحو تبني التحفظ المحاسبي، بالرغم من التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي<sup>59</sup>.

تتضمن المعايير المحاسبية الدولية العديد من جوانب التحفظ، وإن كانت هذه المعايير أقل تحفظاً من المعايير الأمريكية والبريطانية، وسوف نحاول عرض بعض جوانب التحفظ في المعايير المحاسبية الدولية والتركيز على المعايير التي يظهر فيها أثر هذه السياسة بشكل واضح وصریح حسب مختلف الدراسات.

#### أ- المعيار المحاسبي الدولي رقم (2): "المخزونات"

يتعلق المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) بالمخزون (inventory)، حيث يعرف المعيار المخزون بأنه: "أصل مقتنى للبيع في مسار العمل العادي، أو تحت الإنتاج لغاية البيع أو يكون على شكل مواد تستخدم في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات".<sup>60</sup> يتضمن المخزون السلعي:<sup>61</sup>

- البضاعة الجاهزة والمقتناة لغرض بيعها.
- بضاعة ما تحت التصنيع.
- المواد الخام المستعملة في الإنتاج.
- مواد استهلاكية تساهم في تحقيق الإيراد: كمواد الصيانة وقطع الغيار وغيرها.

اهتم المعيار (IAS2) بوصف المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي في إطار نظام التكلفة التاريخية، وتكمن المسألة الأساسية في محاسبة المخزون السلعي في تحديد مبلغ التكلفة الذي يجب أن يعترف به كأصل ويُدْرَج في الميزانية، حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به.<sup>62</sup> كما يتم وضع جملة من الإرشادات لتحديد تكلفة هذا المخزون في آخر المدة. ينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزونات باستثناء ما يرتبط بعقود البناء (IAS11) والأدوات المالية (IAS39)، (IFRS7)، (IAS32)، والأصول البيولوجية (IAS41). ينظر الكثير من المختصين لأساليب تدفق وتقييم المخزون السلعي بعين الأهمية، وهذا نظراً لتضمّنها جانباً من سياسة التحفظ المحاسبي. وبالرجوع لمعايير المحاسبة الدولية، فقد استبعدت استخدام أسلوب (LIFO) (الوارد أخيراً الصادر أولاً) في تقييم المخزون السلعي، والذي يعتبر الأسلوب الأكثر تحفظاً كما أشرنا سابقاً، ويقيم المخزون في إطار هذا المعيار بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أهمها أقل، وحسب فقرته (6)، أشار المعيار إلى أن تقدير القيمة القابلة للتحقق يكون بناءً على الأسعار السوقية، حيث لا يظهر الأصل بأكثر من قيمته القابلة للتحصيل نتيجة الاستخدام أو البيع.<sup>63</sup>

انطلاقاً مما سبق، يتضح بأن المعايير المحاسبية الدولية هي أقل تحفظاً من المعايير المحاسبية الأمريكية، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية اعتبرت أسلوب التقييم (LIFO) بمثابة طريقة بديلة، وليست أصيلة في تقييم المخزونات.<sup>64</sup>

#### ب- المعيار المحاسبي الدولي رقم (36): "الانخفاض في قيم الأصول"

تطرّق المعيار (IAS36) إلى الانخفاض في قيم الأصول والإفصاح عنها، حيث ينص على الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول، ولا يتم تسجيلها بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد.<sup>65</sup> ويعرف المبلغ القابل للاسترداد بأنه "قيمة الأصل أهمها الأعلى، القيمة العادلة ناقص مصاريف البيع، أو قيمته الاستعمالية".<sup>66</sup> أي أنه صافي سعر بيع الأصل أو قيمته المستخدمة\* أهمها أعلى. يطبق المعيار (IAS36) على كافة الأصول: الممتلكات، منشآت ومعدات، أصول غير ملموسة وغيرها ماعداً:<sup>67</sup>

- المخزونات (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2).
- الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (بموجب المعيار الدولي رقم 11).
- الأصول الضريبية المؤجلة (بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12).
- الأصول المالية ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).
- الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي (بموجب المعيار رقم 41).
- الأصول التي تظهر بموجب عقود التأمين (بموجب المعيار IFRS 4).

• الأصول غير المتداولة والمقتناة للبيع (بموجب المعيار IFRS5).

إن هذا المعيار يهدف أساسا لبيان كيفية معالجة تدني قيمة الأصول، ويقوم على مبدأ ضرورة عدم تسجيل أصل دفترية بقيمة تزيد عن القيمة الحقيقية له. ويوضح (نواف) أن الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل يحدث عندما تكون القيمة الدفترية للأصل غير مستردة، أي بتعبير آخر عندما تزيد القيمة المرخلة للأصل عن المبلغ القابلة للاسترداد<sup>68</sup>.

ويعرض (القرأ) تفسيراً مشابهاً للتوضيح السابق، حيث أن المعيار (IAS36) يتطلب الاعتراف بالخسارة في انخفاض قيمة الأصل عندما يزيد المبلغ المسجل (القيمة الدفترية للأصل) عن مبلغه القابل للاسترداد، ويجب الاعتراف بالخسارة في انخفاض القيمة في بيان الدخل للموجودات المسجلة بمقدار تكلفتها، ومعالجتها على أنها انخفاض في إعادة تقييم أصول سجلت بمقدار مبلغ أعيد تقييمه<sup>69</sup>.

من خلال ما سبق، يتضح بأن المعيار الدولي المحاسبي (36) يهدف إلى التأكد من عدم تسجيل الأصل بقيمة تزيد عن مبلغه القابل للاسترداد، فلو كان الأصل مسجلاً بقيمته الدفترية والتي تزيد عن مبلغ الاسترداد، فهنا يجري الاعتراف بالخسارة والتدني في قيمة الأصول، ومن ثم تكوين مخصص لخسارة التدني. بناء على ذلك، فإن المعيار (IAS36) ينص على ضرورة الاعتراض الفوري والمعجل للخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول، وتأجيل الاعتراف بالأرباح في قائمة الدخل لحين تحققها الفعلي، وإدراجها مؤقتاً في حساب فائض إعادة التقييم. كل هذه المعالجات المحاسبية تعكس وجود مستوى عالي من ممارسات واعتبارات التحفظ المحاسبي، مع وجود درجة مرتفعة من التقدير الشخصي المبني عند تحديد مقدار التغير في القيمة الدفترية للأصل، والتغير في قيمته الاستردادية.

ج- المعيار المحاسبي الدولي رقم (37): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة

تعد المخصصات من بين التطبيقات العملية لسياسة التحفظ في المحاسبة، وهذا لاقترانها بعنصر عدم التأكد من حيث صعوبة تحديد قيمة المبالغ المتعلقة بها وتوقيت حدوثها. وقد حاول المعيار (IAS37) وصف المعالجة المحاسبية للملائمة والإفصاحات المطلوبة لكل من المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، ويوضح مجموعة الظروف التي تؤدي إلى الاعتراف بالمخصصات وتسجيلها محاسبياً. كما يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، حيث لا يتم الاعتراف بالأصول المحتملة في القوائم المالية، وهذا لأنه يؤدي إلى الاعتراف بإيراد قد يستحيل تحققه. لكن أشارت (رشا الغول) إلى أنه عندما يكون تحقق الإيراد مؤكداً، يكون الأصل المرتبط به ليس أصلاً محتملاً، ويكون من المناسب الاعتراف به<sup>70</sup>. كما جاء في المعيار وجوب قيام المنشأة - عند قياس المخصص - بأخذ المخاطر وحالات عدم التأكد في الاعتبار، لكن عدم التأكد لا يبزر إنشاء مخصصات زائدة أو المبالغة المتعمدة في المطلوبات. وهذا يفسر أن حالات عدم التأكد حتماً تستدعي وجود مستوى معيناً من التحفظ.

مما تقدم يتضح أن عدم الاعتراف بالأصول المحتملة وأخذ حالات عدم التأكد في الحسبان، هي كلها مؤشرات تدل على وجود ممارسة عالية للتحفظ المحاسبي، ووجود حيز مقبول للحكم الشخصي للمحاسب فيما يخص تقييم التدفقات للمنافع المستقبلية لتلك الأصول المحتملة.

د- المعيار المحاسبي الدولي رقم (38): الأصول غير الملموسة

إن الأصل غير الملموس - كما هو معروف - هو أصل غير نقدي وليس له جوهر مادي، وقد اهتم المعيار (IAS38) بالقياس والإفصاح عن هذا النوع من الأصول، حيث يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، ويحدد كيفية قياس القيمة المسجلة لها<sup>71</sup>. وذكر هذا المعيار أن ما تم توليده داخلياً من الشهرة، العلامات التجارية، البيانات الإدارية وغيرها يجب عدم الاعتراف بها كموجودات<sup>72</sup>. وهو ما يوضح جانب التحفظ المحاسبي في هذا المعيار، على غرار معايير المحاسبة الأمريكية والتي لا تعترف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً كأصول.

يضاف إلى ذلك، أن المعيار رقم (38) ينادي بضرورة اعتبار نفقات البحث كمصروف يعترف به فور تحمّله، وبضرورة إمكانية رسملة مصاريف التطوير عندما تتوافر الإمكانيات الفنية والتجارية<sup>73</sup>. ويقصد بالبحث: " الفحص المخطّط الهادف إلى اكتشاف معرفة جديدة، على أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير منتج جديد، أو خدمة جديدة، أو في اكتشاف تحسين جوهري لمنتج موجود، أما التطوير فهو ترجمة نتائج البحث في شكل خطة أو تصميم لمنتج، ويعني استخدام المعرفة التقنية لإنتاج منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة بصورة جوهرية<sup>74</sup>.

لقد أثارت المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير جدلاً واسعاً، من حيث معالجتها على أنها أصول غير ملموسة، أم يجب استنفادها كمصاريف، وإن أهم العقبات في معالجة هذه التكاليف هو التعرّف على المنافع الاقتصادية المحتملة وتوقيتها بدرجة تأكد معقولة. فعندما تكون المنافع غير مؤكدة بدرجة عالية، يتعذر معها تبرير رسملة هذه التكاليف<sup>75</sup>، وهذا معناه بتعبير آخر أن طريقة التعامل مع هذه التكاليف هي متباينة بين مختلف الدول من حيث اعتبارها مصاريف فترة، أو أنها أصل قابل للاهلاك على مدار العمر المقدّر، فتجب حينئذ رسملتها وإطفاؤها بشكل منتظم وتخضم من إيرادات الفترة الحالية. وهنا نجد أن سياسة التحفظ المحاسبي التي يفرضها نموذج التكلفة التاريخية تتطلب استنفاد تكاليف البحث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل.

#### ❖ التوجهات المختلفة في معالجة نفقات البحث والتطوير

كما ذكرنا سابقاً، فإن المعالجات المحاسبية لعنصر البحث والتطوير هي مختلفة بين الدول، فالمعيار الدولي رقم (38) يعتبر نفقات البحث أحد عناصر المصاريف التي يتوجّب معالجتها ضمن قائمة الدخل، ويفسّر (سعود) ذلك لعدم الوصول إلى مرحلة تطوير الأصل غير الملموس، ونظراً لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها للدورات المقبلة<sup>76</sup>. في حين اعتبر المعيار الدولي رقم (38) نفقات التطوير -حصراً- هي التي ترسم بعد التأكد من أن الأصل مجدي تقنياً وتجارياً في البيع أو الاستخدام. في هذه الحالة تخضع نفقات التطوير المرسملة\* سابقاً لاختبار تدني القيمة سنوياً، حيث تطبق سياسة التحفظ<sup>77</sup>. ويعتبر المعيار الأمريكي نفقات البحث والتطوير كمصاريف يجري إثباتها فور حدوثها (الاستنفاد الفوري)، حيث سوّغ هذا البديل على أساس<sup>78</sup>:

- عدم التأكد الذي تنطوي عليه المنافع المستقبلية المحتملة لمشروع البحث والتطوير.
- الافتقار إلى العلاقة السببية المباشرة بين تكاليف البحث والتطوير والمنافع الناتجة عنها.

وبالتالي حسب المدخل الأمريكي، نفقات البحث والتطوير ليست أصولاً ويصعب تحديد درجة اليقين من تقدير الفوائد الاقتصادية التي ستعود منها في المستقبل. إن أنصار هذا الاتجاه يرون أن تحميل هذه التكاليف على أكثر من سنة مالية يحتاج إلى الأخذ بقيد التحفظ، وليس على أساس استحقاقها للفترة القادمة<sup>79</sup>. لذا فإن المعيار الأمريكي يعتبر هذا النوع من التكاليف مصاريف تنسب للدورة التي حدثت فيها، وأن رسملتها ستزيد من صافي الأصول.

على مستوى المعيار البريطاني، يفرض الرسملة الاختيارية من خلال إثبات تكاليف البحث كمصاريف فور حدوثها، ورسملة تكاليف التطوير إذا توافرت شروط معينة، ثم إطفائها على مدار فترة زمنية معينة<sup>80</sup>. وهذا معناه أن المعيار الدولي للأصول غير الملموسة يتفق مع المعيار البريطاني بشكل واضح وصريح.

تأسيساً على ما سبق، يتضح لنا أن المعايير الدولية المحاسبية هي أقل تحفظاً من المعايير الأمريكية، وهذا على مستوى معالجة الأصول غير الملموسة وخصوصاً مصاريف البحث والتطوير.

#### ثالثاً: التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية (IFRS)

على مستوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لا توجد دراسات مختلفة أشارت إلى علاقة معايير (IFRS) وسياسة التحفظ المحاسبي، لكن حسب الدراسات القليلة المتوفرة أكد معظم الكتاب والباحثين على أن هذه المعايير هي أقل تحفظاً مقارنة

بالمعايير الأوروبية. وهذا الرأي قائم على أساس التوسع في تطبيق منهج القيمة العادلة الذي يسمح بإثبات فوائض القيم غير المحققة. كذلك لا تعتبر هذه المعايير التحفظ المحاسبي كمبدأ محاسبي<sup>81</sup>، وحسب دراسة (Paul) فإن التحفظ المحاسبي قد انخفض في مستواه بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في عدة دول مثل: فرنسا، ألمانيا، البرتغال، سويسرا<sup>82</sup>. وأظهرت دراسة (Luc) أن مستوى التحفظ المحاسبي قد انخفض بعد التطبيق الإلزامي لمعايير (IFRS)، وقد وصل لمستوى أدنى بالتحديد قبل سنة (2008)، لكن ابتداء من هذه السنة بالتحديد ارتفع مستواه بوضوح بسبب الأزمة المالية العالمية<sup>83</sup>. وهذا طبعاً يدعم فكرة أن تقوية وتعزيز التحفظ المحاسبي يعد بمثابة آلية فعالة للرفع من مستوى صدق المعلومة.

على العكس من ذلك، جاءت بعض الدراسات معاكسة للنتائج السابقة، حيث أثبتت دراسة (Zhang) أن التحفظ قد ارتفع بعد إصدار وتبني معايير (IFRS) في نيوزيلندا<sup>84</sup>. وأكدت دراسة (Brouwer) أن تحليل أثر تبني معايير (IFRS) على درجة التحفظ لم يبين أن هذا التوجه نحو تبني المعايير الدولية قد خفّض بشكل هام درجة تحفظ الميزانية، وتحفظ الأرباح بين تقارير مختلف الشركات الأوروبية<sup>85</sup>.

رغم النتائج المتوصل إليها من طرف مختلف الباحثين، إلا أنه توجد بعض المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتبني مفهوم التحفظ المحاسبي. وهو ما تضمنته المعيار (IFRS3) "اندماج منشآت الأعمال"، حيث حذف اهتلاك عنصر الشهرة واستبدالها بالاعتراف بالاضمحلال (التدني/الانخفاض) في قيمتها عند ظهور مؤشرات دالة على ارتفاع القيمة الدفترية للأصل المسبب للشهرة عن قيمته القابلة للاسترداد<sup>86</sup>. فقد نصت المادة (7) من المعيار (IFRS3) على المعاملة المحاسبية للشهرة، حيث تتحدد بزيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة، ولا يتم إطفائها سنوياً بل يتم فحصها سنوياً لتحديد الانخفاض في قيمتها، ويعترف بالانخفاض كخسارة في قائمة الدخل، مما يوحي بوجود درجة من التحفظ المؤقت باستخدام بدائل محاسبية تحقق أهدافاً محددة في ظروف وفترة زمنية معينة.

يضاف إلى ما سبق، أن الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP) تطبق التحفظ المحاسبي بدرجة أكبر من الشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية<sup>87</sup>.

#### \* النتائج والتوصيات:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على موضوع من بين المواضيع الهامة التي لاقت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، والتمثل في التحفظ المحاسبي. وهذا لتأثيره على خصائص المعلومة المحاسبية وخصوصاً خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وقد ازدادت وتيرة النقاش بشأن استخدام هذا المفهوم بشكل أكبر عقب المعارضة الصريحة التي أبدتها مجلس (FASB) ومجلس (IASB) نظراً لأنه يعمل على تشويه المعلومات المحاسبية ومن الأفضل التخلي عنه. وبناء على الدراسة المجراة تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- التحفظ المحاسبي يعتبر كآلية تستخدم للتخفيض من حالة عدم التأكد عند القياس والتقييم والافصاح.
- 2- انخفض التحفظ المحاسبي عقب تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS).
- 3- المعايير المحاسبية الدولية (IAS) هي أقل تحفظاً من معايير المحاسبة الأمريكية، خاصة على مستوى المعيار (IAS<sub>38</sub>)، والمعيار (IAS<sub>2</sub>).
- 4- رغم أن الإطار المفاهيمي الجديد لسنة (2010) عمل على استبعاد التحفظ المحاسبي وأنه لا مكان للحيطه والحذر كأحد الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية، إلا أنه يمكن إيجاد أثره في عدة معايير مثل IFR<sub>3</sub>, IAS<sub>37</sub>, IAS<sub>36</sub>, IAS<sub>38</sub>، وهذا لأن المعايير المحاسبية تعالج حالات عدم التأكد على أساس سلوك الحيطه والحذر عند تقييم الأصول باعتباره أنسب وسيلة في مثل هذه المواقف. وهو ما يمكننا من إثبات أن ممارسة التحفظ قد تأثرت بشكل فعال عقب إصدار



المعايير الدولية، وأن التمسك به لا يسري على جميع المعايير، بل تلك التي تتعلق بمجالات عدم التأكد أو معالجة التدني في القيمة.

5- رغم استبعاد مبدأ التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي، يلاحظ استمرار تطبيقه وسيادته في مواقف الشك التي تواجه المحاسب على مستوى معايير المحاسبة الدولية.

في ضوء النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- 1- عدم التخلي عن ممارسة التحفظ المحاسبي لاسيما فيما يتعلق بمعالجة حالات عدم التأكد، وتعدّد بدائل القياس المحاسبي على مستوى أصول وخصوم المنشأة، وهذا لأنه يعد المبدأ الأكثر تأثيراً في التقييم المحاسبي.
- 2- التطبيق السليم لمفهوم التحفظ المحاسبي عبر اختيار الطرق المحاسبية التي لا تؤدي إلى المبالغة في تحسين الأرباح والأصول والتخفيض من الالتزامات والخسائر. فالتطبيق الخاطئ لهذا المفهوم والافراط فيه أو التقليل منه لدى تقييم الأصول وتحديد الدخل، سيقود لمعلومات غير دقيقة ومضللة تعود بالضرر على الدائنين والمساهمين، لذا يجب ممارسة التحفظ وتطبيقه بشكل متوازن.
- 3- ضرورة مواكبة التطورات الحادثة على مستوى المعايير الدولية للمحاسبة، وعمل دورات تكوينية باستمرار لفهم هذه المعايير وتطبيقها من طرف معدي القوائم المالية؛ وأن تتضمن مستوى متوازن من التحفظ لضمان ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- 4- الالتزام بممارسة التحفظ المحاسبي بشكل متنسق من فترة محاسبية لأخرى، وهذا لتجنب حدوث تلاعب في أرقام الأرباح المحاسبية.
- 5- إعادة النظر من طرف المنظمات المهنية وهيئات إعداد المعايير في مسألة استبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، وهذا لما يوقّره من منافع اقتصادية، وحفاظاً على ثروة المساهمين والدائنين. كما أن تواجد عنصر عدم التأكد في بيئة أعمال المنشآت يستدعي حتماً ضرورة تبني سياسة متحفظة والتقليل من درجة التفاؤل المفرط بشأن عملية التقييم المحاسبي لبعض عناصر القوائم المالية.

#### الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> الرشيدى ممدوح صادق، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مج 25، ع2، 2011، ص 19.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> علام محمد موسى حمدان، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الإدارة العامة، مج 52، ع4، إصدار سبتمبر 2012، ص 592. متوفر على الموقع (iefpedia.com)، تاريخ الاطلاع 2016.01.15.

<sup>4</sup> رشا الغول، التحفظ المحاسبي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص 5.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 15.

<sup>6</sup> مجدي مليحي عبد الحكيم، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مجلة الإدارة العامة، جامعة بنها، مج 55، ع5، 2014، ص 05. متوفر على الموقع ([www.bu.edu.eg](http://www.bu.edu.eg))، ص 10.

<sup>7</sup> Accounting standard Board (FASB), conceptual framework for financial Reporting, chapter 1, September 2010, Disponible sur site ([www.fusb.org](http://www.fusb.org)) vu le 16.12.2015.

- <sup>8</sup> محمد محسن عوض مقلد، التحفظ المحاسبي ودوره في الحد من الممارسات المحاسبية المتحررة لإدارة المنشأة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2010، ص4.
- <sup>9</sup> عبد الله ثعيل العتيبي، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، مج (01)، ع (01)، 2016، ص 21. متوفر على الموقع ([www.nbu.edu.sa](http://www.nbu.edu.sa)) تاريخ الاطلاع 2017.02.13.
- <sup>10</sup> مجدي مليجي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص05.
- <sup>11</sup> وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مج 2، ع 5، يونيو 2016، ص262.
- <sup>12</sup> Basu S. the conservatism principle and the Asymmetric timeliness of earnings, journal of accounting and economics, vol.24, 1997, p: 8, available at ([bandi.stuff.fe.uns.ac.id](http://bandi.stuff.fe.uns.ac.id)).
- <sup>13</sup> جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم (دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مج 17، ع 2، 2014، ص 182. متوفر على الموقع ([www.ammanu.edu.jo](http://www.ammanu.edu.jo))، تاريخ الاطلاع 2016.01.03.
- <sup>14</sup> ريتشارد شرويدر، مارتن كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 198.
- <sup>15</sup> Belkaoui Ahmed, Accounting theory, 4<sup>th</sup> edition, Thomson learning, USA, 2000, p179.
- <sup>16</sup> Givoly D, Hqyn C, the changing time-series properties of earnings cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of accounting and economics, N.29, 2000, p292.
- <sup>17</sup> Watts L. Ross, conservatism in Accounting, part 1: Explanation and Implication, accounting Horizons, v17, N:3, 2003, P11. ([www.ekonomiportalen.se](http://www.ekonomiportalen.se)), vu 01.05.2015.
- <sup>18</sup> Watts R.L. , op.cit, p 2.
- <sup>19</sup> ليث أكرم مفلح القضاء، عبد الستار الكبيسي، تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، مج 43، ملحق 01، 2016، ص 513، متوفر على ([platformalmanhal.com](http://platformalmanhal.com)) اطلع عليه 2015.08.03
- <sup>20</sup> المرجع نفسه (نقلا عن Watts، مرجع سبق ذكره).
- <sup>21</sup> المرجع نفسه.
- <sup>22</sup> عمر فريد شقور، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية، مجلة إدارة الأعمال، صادرة عن (Center of excellence for scientific & research journalism)، مج 4، ع 3، 2016، ص 117.
- <sup>23</sup> جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص 184.
- <sup>24</sup> Lafond R, Watts R,L, the information role of conservatism, the accounting review, 2008, p9. Disponible sur site (<http://ssrn.com>) vue (03/08/2015).
- <sup>25</sup> Gotti G, conditional conservatism in accounting: New measure and tests of determinants, financial services forum publication, university of Massachusetts Boston, 2008, p:5. Available at ([Scolarwork.umb.edu](http://Scolarwork.umb.edu)).
- <sup>25</sup> Watts R,L., p :5
- <sup>26</sup> أحمد بلخاوي، تعريب: رياض العبد الله، نظرية محاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 96.
- <sup>27</sup> Amel El-Refai, Dictionary of business terms, 1<sup>st</sup> ed, Syria Ray publishing and science, 2008, p: 257
- <sup>28</sup> رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 237.
- <sup>29</sup> صلاح حسن علي سلامة، نموذج مقترح لقياس وتفسير مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص 38.
- <sup>30</sup> بالاعتماد على: - صلاح حسن علي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- Ernst and young: US GAAP versus (IFRS) the basics, December 2011, p: 13. available at ([www.ey.com](http://www.ey.com)). Vu le 03.06.2016.
- <sup>31</sup> إسراء كاظم اللهيبي، صلاح نوري خلف، نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مج 08، ع 23، الفصل 2، سنة 2013، ص 267، متوفر على الموقع (<https://www.iasj.net>)، تاريخ الاطلاع 2016.06.02.
- <sup>32</sup> محمد بابكر إبراهيم، الإطار النظري للمحاسبة، 2007، ص 17، متوفر على الموقع ([repository.ons.edu.sd](http://repository.ons.edu.sd))، تاريخ الاطلاع 2016.06.02.
- <sup>33</sup> المرجع نفسه.
- <sup>34</sup> المعايير المحاسبية البريطانية، منتدى المحاسب العربي، متوفر على الموقع (<https://accdiscussion.com>).
- <sup>35</sup> وليد أحمد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>36</sup>Raffournier, les oppositions françaises à l'adoption des (IFRS): examen critique et tentative d'explication, revue, comptabilité, contrôle, audit(CCA), vol,13, N:3, 2007, pp :28-29

<sup>37</sup>بديسي فهيمة، بولجنيب عادل، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية، المنعقد في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 25.24 نوفمبر 2014، ص 247.

<sup>38</sup>محمد إبراهيم عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة عمان العربية، 2004، ص 116.

<sup>39</sup>رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 63

<sup>40</sup>صلاح الدين سولم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تطبيق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية: إشارة للمعيار

الدولي (1)، "التواصل" في الاقتصاد، الإدارة والقانون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، ع 38، جوان 2014، ص 85، متوفر على الموقع (<https://www.asjp.cerist.dz>)، اطّلع عليه: 2016.06.4.

<sup>41</sup>منى جباي شعرائي، أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الد، راسات العليا، جامعة النيلين السودان، مج 4، ع 15، فيفري 2016، متوفر على الموقع ([neelin.edu.sd](http://neelin.edu.sd))، تاريخ الاطلاع 2017.05.03.

<sup>42</sup>طلال الججاوي، عبد الناصر نور، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث جامعة حلب، سوريا، 2003، ص 4. متوفر على الموقع ([alqashi.com](http://alqashi.com))، تاريخ الاطلاع 2016.08.20.

<sup>43</sup>سمير الريشاني، مقدمة في معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين، 2011، ص 01، متوفر على الموقع ([www.asca.sy](http://www.asca.sy))، تاريخ الاطلاع 2016.06.04.

<sup>44</sup>منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 36، 2013، ص 344، متوفر على الموقع (<https://www.iasj.net>)، تاريخ الاطلاع 2016.06.04.

<sup>45</sup>المرجع نفسه.

<sup>46</sup>بويكر رزيقات، أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية، الملتقى الدولي حول " دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات"، جامعة ورقلة، أيام 24-25 نوفمبر 2014، ص 181، متوفر على الموقع (<https://manifest.univ-ouargla.dz>)، تاريخ الاطلاع 2016.06.03.

<sup>47</sup>سمير الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص 01.

<sup>48</sup>منى كامل، صفاء أحمد العاني، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة العالمية، المؤتمر العربي السنوي، العام 01: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، جامعة بغداد، أيام 16-17 أبريل 2014، ص 06، متوفر على الموقع ([workspace.unpan.org](http://workspace.unpan.org))، تاريخ الاطلاع 2016.06.05.

<sup>49</sup>آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 264.

<sup>50</sup>تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة البليدة، 14-13 ديسمبر 2011، ص 08.

<sup>51</sup>خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 6، متوفر على الموقع (<https://app.box.com>)، تاريخ الاطلاع 2016.06.15.

<sup>52</sup>سعود جايد مشكور، تحديد مدى علاقة الارتباط بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والقواعد المحاسبية المحلية العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، ع 25، آذار 2017، ص 219، متوفر على ([www.uowasit.edu.iq](http://www.uowasit.edu.iq))، تاريخ الاطلاع 2016.06.18.

\*تسمى كذلك معايير الإبلاغ المالي.

<sup>53</sup>منى حسن الشرقاوي، أثر الامتثال لمعايير (IFRS) على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدّم للمؤتمر الأكاديمي السنوي الخامس "المحاسبة عالم متغير"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص 09.

- <sup>54</sup> مختار إدريس أبو بكر، هلال يوسف صالح، دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف، مجلة العلوم الاقتصادية، مج 17، ع 2، 2016، ص 114، ([www.sustech.edu](http://www.sustech.edu))، تاريخ الاطلاع 20.06.2016.
- <sup>55</sup> Ahmed H.Gomaa, International Dictionary of Accounting and Audit, 1<sup>st</sup> edition, Dar SAFA publishing & distribution, Amman, 2011, p203.
- <sup>56</sup> خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- <sup>57</sup> محمد فلاح السمارة، أثر التحفظ المحاسبي واللاتمائل بالمعلومات على تكلفة التمويل في شركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه محاسبة (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2009، ص 38.
- <sup>58</sup> حميدة محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف مصر، مج 1، ع 2، ديسمبر 2013، ص 145. متوفر على الموقع ([www.academia.edu](http://www.academia.edu))، ص 151.
- <sup>59</sup> إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأسمال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، مج 2، ع 1، 2014، ص 322. متوفر على الموقع ([www.bsu.edu.eg](http://www.bsu.edu.eg))، ص 312.
- <sup>60</sup> IAS2 : Inventories, available at ([www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)), vu le 20.06.2016.
- <sup>61</sup> مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي، إعداد مجموعة اختبار (SOCPA)، 2017، ص 47، متوفر على الموقع (<https://up.egyacc.com/do.php>)، تاريخ الاطلاع 15.01.2018.
- <sup>62</sup> وليد عبد القادر، حسام الدين خدّاش، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط 1، 2013، ص 98.
- <sup>63</sup> Measuring cost of inventory (pk) a/c. available at ([pakaccountants.com](http://pakaccountants.com)), vu le 15.06.2016.
- <sup>64</sup> محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 119.
- <sup>65</sup> خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- <sup>66</sup> سعيد سالم، معيار المحاسبة الدولي 36، (FCT)، 2015/11/26، متوفر على الموقع ([ae.linkedin.com](http://ae.linkedin.com)).
- <sup>67</sup> قادري عبد القادر، قياس انخفاض قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي (SCF))، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ع 6، 2016، ص 67-68، متوفر على الموقع (<https://www.asjp.cerist.dz>)، تاريخ الاطلاع 18.06.2016.
- (\* صافي سعر البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في عملية تجارية بين أطراف مطلّعة وراغبة بعد خصم مصاريف عملية التخلص، وتتمثل القيمة المستخدمة في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة، التي يتوقع أن تنشأ من الاستخدام المستمر للأصل ومن بيعه في نهاية عمره.
- <sup>68</sup> نواف عبيدات، محمد عبد الحجاجيا، واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الاقتصاد والأعمال، ع 8، 2013، ص 23، متوفر على الموقع (<https://ac.els-cdn.com>)، تاريخ الاطلاع 18.06.2016.
- <sup>69</sup> صالح محمد القراء، المعيار الدولي المحاسبي 36: انخفاض قيمة الموجودات، مدوّنة صالح القراء للعلوم المالية والإدارية، (بدون تاريخ)، ص 2، متوفر على الموقع (<https://sqarra.wordpress.com>)، تاريخ الاطلاع 18.06.2016.
- <sup>70</sup> رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- <sup>71</sup> معيار المحاسبة الدولي رقم (38): الأصول غير الملموسة، ملخصات فنية عن (IAS/IFRS) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، 2018، متوفر على الموقع ([www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org))، تاريخ الاطلاع 15.02.2018.
- <sup>72</sup> مدونة صالح القراء، مرجع سبق ذكره، ص 02.
- <sup>73</sup> المرجع السابق، ص 16.
- <sup>74</sup> علي عبد الغني اللايد، إلهام الشاوي، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع 1، يونيو 2010، ص 181.
- <sup>75</sup> المرجع السابق، ص 184.
- <sup>76</sup> سعود جايد مشكور، مرجع سبق ذكره، ص 234.
- <sup>77</sup> رضوان حلوة حنان، المنهج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 238.
- <sup>78</sup> علي عبد الغني اللايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.
- <sup>79</sup> حيدر محمد عطا، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- (\* يقصد برسمة تكاليف التطوير: تحويلها إلى رأسمال بتوافر معايير مثل: التحديد القاطع للمنتج وتحديد التكاليف المرتبطة به بشكل مستقل، ووجود سوق للمنتج في المستقبل، أو أن تعود بالنفع على المؤسسة داخليا (راجع حيدر عطا، مرجع سبق ذكره ص 142).

<sup>80</sup> علي عبد الغني اللايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187

<sup>81</sup> Raffournier B., op, cit, p :28

<sup>82</sup> Paul A., Andrei F., Accounting Conservatism in Europe and the impact of mandatory IFRS adoption, Business school ESSEC, January 2012, p:5.

Available at (research.mbs.as.uk), p :2

<sup>83</sup> Lu c., Trabelsi S., information asymmetry and accounting conservatism under (IFRS) adoption, working Paper, 2013, p:31, available at (<http://pdf.semanticscholar.org>), vu le 18.06.2016.

<sup>84</sup> Zhang J, the effect of (IFRS)adoption on accounting conservation –new Zealand perspective, working Paper, 2011, p29.

<sup>85</sup> Brouwer R, Accounting conservatism in Europe during the period (1991 - 2005), working paper, 2007, p: 22. Available At (<http://repub.eur.nl>),

p23

<sup>86</sup> إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 312.

<sup>87</sup> حميدة محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>91</sup> سامح محمد رياض، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، مرجع سبق ذكره، ص 133.